قراءة في كتاب : 'العنف وإدارة الصراع السياسي بين المبدأ والخيار (رؤية إسلاميّة)'

07-7-2003

و يرى الكاتب أنّه إذا أصر دعاة الإصلاح المظلومين على دعوتهم بالطريقة السلمية ، وأصرّت الفئة الأخرى على العدوان والبغي - حتى لو كانت الفئة الحاكمة - فإنّ هذا سيعري المعتدي ويكشف عدوانه ، وسينحاز رحم الأمة إلى المظلوم ويناصرونه على الظالم ، وهذه الدعوات والثورات السلمية هي التي كتب لها النجاح و الانتصار في التاريخ ..

بقلم محمد سليمان

"العنف وإدارة الصراع السياسي بين المبدأ والخيار (رؤية إسلاميّة)"، د/ عبد الحليم أحمد أبو سليمان، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، هيرندن / فيرجينيا / الولايات المتحدة الأمريكية، ط 1 2000 .

تزايدت أحداث العنف الإسلامي في العقد الأخير من القرن الماضي، وبلغت درجة كبيرة من التنظيم والصراع على مستويات مختلفة سواء في الصراع الدولي أم الصراع الداخلي مع السلطة، أم عمليات متفرقة محدودة، بحيث أصبحت ذات أثر كبير وخطير على مجمل الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية في العديد من الدول الإسلامية والعربية وبالتحديد على مسألة الأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي.

بيد أنّ انتشار الإسلام الإحرابي –إن جاز التعبير- لم يتصاحب برؤية وقراءة فقهية وفكرية تأصيلية، تقدم إطاراً نظريا للمصالح والمفاسد والضوابط الشرعية وبقي الأمر في حدود الاجتهادات والرؤى المتباينة، فيما تبدو الحاجة الماسة اليوم لمزيد من الجهود الفكرية والفقهية التي يقوم بها فريق من العلماء والمفكرين لتقديم رؤية تفض الخلاف والاشتباك في أبرز قضايا هذا الموضوع، لما له من أثار وتداعيات كبيرة.

في هذا السياق تأتي محاولة الدكتور عبد الحميد أبو سليمان في كتاب "العنف وإدارة الصراع السياسي بين المبدأ والخيار (رؤية إسلاميّة)" والذي يقع في 61 صفحة، ومؤلفه أحد المفكرين الإسلاميين المعروفين ، وهو رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، وأستاذ في العلوم السياسية ، له مؤلفات عديدة في الفكر السياسي والعلوم السياسية ، لعلّ أبرزها دراسة الدكتوراه في العلاقات الدولية حول مناهج البحث الإسلامية ، وكتابه " أزمة العقل المسلم ".

هذا الكتاب يعالج موضوعا مهما في الفكر السياسي الإسلامي وهو : اللجوء إلى القوة و العنف في التعامل بين أطراف الحياة السياسية الداخلية في المجتمعات الإسلامية ، وتكمن إحدى روافد أهمية هذا الموضوع أنه يعالج إحدى نقاط الجدال والخلاف الرئيسية بين الحركات الإسلامية اليوم وهي تبني العمل المسلّح في منهاج التغيير و المدافعة مع الأنظمة الحاكمة في العالم العربي .

و يحدد لنا الكاتب منذ البداية أنّ التعامل مع هذه القضية لابد أن يكون من خلال المنهج الشمولي التحليلي ، الذي يستند إلى دراسة تحليلية لمصادر التنظير الإسلامية وإلى سيرة الرسول (صلى الله عليه وسلّم) ، ودراسة محاولات التغيير على مر التاريخ الإسلامي . و يبين أن دراسته وتأمله في هذه القضية قاده إلى النتيجة التالية :" لا شك أنّ ما كان سياسيا في داخل أي مجتمع لا يحل بشكل إيجابي بناء ، إلاّ سياسيا ، وأنّه لا يصح إعطاء المشروعية لأي حل من الحلول ، يقوم على أساس وسائل القهر و الإكراه ، من قبل أي فئة من فئات المجتمع حاكمة أو محكومة ، في كل ما يتعلق بقضايا المجتمع ذات الطابع السياسي العام " . (ص 8)

يشير المؤلف إلى قضية منهاجيه أساسية كان لغيابها دور كبير في الغبش والتذبذب في فهم موضوع العنف ، حيث لابد من التمييز بين مستويات ثلاث في تناول قضايا الصراع ، فهناك الصراع السياسي داخل الأمة أو داخل المجتمع السياسي وقضايا الصراع السياسي بين الأمم والمجتمعات المتقابلة وقضايا المدافعات الناجمة عن واجبات السعي بالدعوة نحو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحض على مكارم الأخلاق و الدعوة لإحقاق الحقوق.

ثم يتحدث الكاتب عن ضرورة وجود "وعي مفاهيمي" يتناول عن فكر و روية ورؤية منضبطة شمولية للنصوص الإسلامية ، إلى جانب وعي دروس التاريخ الإسلامي، إذ سيكون لهذه الرؤية دور في وضع حد لنزيف الدماء داخل المجتمعات الإسلامية، في هذا السياق يرى الكاتب أن النصوص كثيرة في هذا المجال: فمنها ما يتعلق بالفتن والصراعات السياسية داخل المجتمع الواحد، وهنك نصوص تتعلق بالجهاد ودفع أذى المعتدين ، وهناك نصوص الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبالتالي يجب على الباحث التمييز بين المقتضيات والأحوال التي تتعامل معها النصوص الثلاث.

*** الدعوة المكية:**

يبين الكاتب أن الله قد حرّم استخدام العنف أثناء الدعوة المكية على الرغم من الأذى الكبير الذي تعرض له الصحابة هناك، وعلى الرغم كذلك من وجود قيادات عسكرية قوية في صفوف المسلمين أمثال: عمر بن الخطاب، حمزة بن عبد المطلب، كما أنّ استخدام الرسول (صلى الله عليه وسلّم) وسائل قتالية نوعية في قتال قريش عند قدوم الأذن من الله بالقتال بعد الهجرة يدل على أنّ الرسول والمسلمين كانوا على علم بهذه الوسائل في الفترة المكية، ولكن لم يؤذن لهم بالقتال، ويتسأل الكاتب في هذا السياق: لماذا أو بالأحرى ما هي الحكمة وراء تحريم الله القتال في المجتمع المكي والإذن به في مجتمع المدينة ؟ حيث يصل الكاتب من خلال الإجابة على هذا السؤال إلى القاعدة التالية : "وجوب عدم استخدام القوة والعنف في حسم الصراعات السياسية بين الصفوات داخل المجتمع الواحد، حتى لو تعرّضت بعض الفئات إلى للعدوان و الأذى في دعوتها للإصلاح ودفع المظالم .. " . (ص 25)

* عدم اللجوء إلى العنف في حل الصراعات السياسية الداخلية أمر مبدأ لا خيار:

يرى الكاتب أنّ النصوص الشرعية واضحة في منع استخدام العنف بين أفراد المجتمع الواحد ؛ حتى لا تتحول الصراعات السياسية إلى فتن وبالتالي تهدد وحدة المجتمع واستقراره ، ويوضّح أنّ على أهل الحل والعقد و الشورى و قادة الرأي العام - وهم رحم الأطراف المتنازعة أن يقوموا بمسؤولياتهم في رد المعتدي ، فإذا كانت السلطة خارج دائرة الصراع وقد وقع بين جماعتين سياسيتين فعلى السلطة التدخل وعدم السماح به ، أمّا إذا كانت السلطة هي الطرف المعتدي فعلى الأمة وأهل الحل والعقد فيها أن لا يقفوا متفرجين بل لابد أن يساندوا المظلوم ويعملوا على كف يد المعتدي ، ولا يترك الأمر إلى الخصم المظلوم ليقوم و بأخذ حقه بنفسه فيصبح هو الخصم والحكم في أن واحد .

و يرى الكاتب أنّه إذا أصر دعاة الإصلاح المظلومين على دعوتهم بالطريقة السلمية ، وأصرّت الفئة الأخرى على العدوان والبغي - حتى لو كانت الفئة الحاكمة - فإنّ هذا سيعري المعتدي ويكشف عدوانه ، وسينحاز رحم الأمة إلى المظلوم ويناصرونه على الظالم ، وهذه الدعوات والثورات السلمية هي التي كتب لها النجاح و الانتصار في التاريخ ..

ويقدم المؤلف شواهد على ذلك منها : الثورة الإيرانية السلمية التي أطاحت بنظام الشاه ، فليس صحيحا أنّ الولايات المتحدة هي التي تخلّت عن الشاه ، ولكن الشعب الإيراني هو الذي تخلى عنه ، و كذلك الحركة الإصلاحية التركية المعاصرة فقد اعتمدت مبدأ الدعوة السلمية وحازت بذلك على تعاطف رحم المجتمع التركي والشعوب الإسلامية . وقد تكون التجربة الجزائرية مثالا على النقيض من ذلك عندما اضطرت المعارضة إلى استخدام السلاح تحت ضغط الظروف و قسوة النظام فأدى الأمر في النهاية إلى خسارة شعب وأمّة وليس فئة واحدة بفعل مسلسل العنف والتدمير .

ويؤكد الكاتب في هذا السياق على ضرورة إدراك دور المقاومة السلمية كشرط من شروط نجاح إدارة الصراع الداخلي مع المعتدي ، وهذا ينطبق كذلك على المستوى الأدنى من الصراع الداخلي وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على مستوى الأفراد ، ثم يقر الكاتب على قاعدة أنّ " استقرار الأنظمة الديمقراطية في العالم اليوم ، فإننا نجد أنّ قاعدة هذا الاستقرار داخل هذه الدول و المجتمعات هي الالتزام بالنهج السلمي المدني في الإصلاح و التغيير ، حيث لا يكون حسم أمر إلاّ بخيار الأمة من خلال مؤسساتها الديمقراطية وبواسطة الانتخابات العامة ، و ليس من خلال المنازلات المسلحة بين أفراد الأمة " (ص 33).

*** حالات مختلفة في الرؤية المنهاجية:**

يتطرق الباحث إلى موضوعات مختلفة من حيث الرؤية المنهاجية لمسألة استخدام العنف ، ومن هذه الموضوعات :

- العنف في النزاعات الدولية (و يدخل هذا الباب ضمن نظريات الإسلام في العلاقات الدولية وقد عرض الباحث عددا من القواعد والحالات الرئيسية في هذا السياق) .

- الأنظمة التابعة المقهورة : ويبين الباحث أن هذه الحالة تنطبق على المجتمعات التي تدخل تحت سيطرة قوة أجنبية تستنزف ثروات وطاقات البلاد ، ففي هذه الحالة العنف يجب أن يتوجه إلى الأجنبي الظالم المعتدي المتسلط ، وهذا كما يقرر المؤلف أمر خيار بحسب الحاجة ومقتضى الحال ، وينبه المؤلف على ضرورة عدم الخلط بين العلاقات الوثيقة والمتساندة بين بعض الدول وبين حالات التسلط والسيطرة ، فقد يكون لاختلال التوازن السياسي بين الدول دور في تغليب نفوذ دولة و تأثيرها على دولة أخرى .

- الهجرة السياسية : " أمّا إذا لم يكن للفئة المضطهدة رحم يعتد بها في المجتمع أو كان البطش بها هو في جوهره تعبير عن رؤية جمهور المجتمع في إنكار دعواها و هضم حقوقها واستحلالها فهنا يأتي دور الهجرة والمفارقة .. " (ص 29) ، في هذه الحالة يعرض الكاتب أنواع الهجرة ، وحالاتها ومن ذلك : اللجوء السياسي .

وينهي د. عبد الحميد كتابه بالتذكير بالقاعدة المنهاجية الرئيسية فيه بضرورة الفهم الشمولي للنصوص وحسن قراءة التاريخ ، ويؤكد على ضرورة الاهتمام بإصلاح مناهج التربية والتعليم فهذه هي عمود الإصلاح الحضاري ، وتوخي الأسس العلمية في التربية والتعليم ، وينهي الكاتب دراسته بالدعوة إلى الاهتمام بالتربية والمدخلات الثقافية في بناء الجيل القادم " إنّ أزمة الأمّة اليوم ، هي في جوهرها أزمة منهجية فكرية ، والإصلاح المنهجي الفكري شرط أساسي لتصحيح مسار الأمة ونجاح مشروعها الإصلاحي ، ويجب أن يبدأ هذا المشروع بالإصلاح التربوي التعليمي دون إهمال أو تقصير في وجوه الإصلاح الأخرى ، .. " .